بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين.

وصلنا في الحديث السادس[١] من الباب الحادي عشر وهو باب النهي عن الجسم والصورة إلى هذا المقطع، وهو قوله عليه السلام: **(قَالَ : قُلْتُ: فَمَا أَقُولُ؟)** يعني كيف أصف الله تبارك وتعالى **(قَالَ: لَا جِسْمٌ وَلَا صُورَةٌ ، وَهُوَ مُجَسِّمُ الْأَجْسَامِ ، وَمُصَوِّرُ الصُّوَرِ ، لَمْ يَتَجَزَّأْ ، وَلَمْ يَتَنَاهَ ، وَلَمْ يَتَزَايَدْ، وَلَمْ يَتَنَاقَصْ، لَوْ كَانَ كَمَا يَقُولُونَ ، لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ فَرْقٌ، وَلَا بَيْنَ الْمُنْشِئِ وَالْمُنْشَإِ، لكِنْ هُوَ الْمُنْشِئُ ، فَرَّقَ بَيْنَ مَنْ جَسَّمَهُ وَصَوَّرَهُ وَأَنْشَأَهُ ؛ إِذْ كَانَ لَايُشْبِهُهُ شَيْءٌ ، وَلَا يُشْبِهُ هُوَ شَيْئاً).**

هذا المقطع من الرواية الشريفة يستفاد منه عدّة براهين على نفي الجسميّة عن الله تبارك وتعالى.

البرهان الأوّل: هو ما أشار إليه عليه السلام بقوله: **(لَا جِسْمٌ وَلَا صُورَةٌ، وَهُوَ مُجَسِّمُ الْأَجْسَامِ، وَمُصَوِّرُ الصُّوَرِ)**، ما هو المقصود بهذه العبارة؟

مُحصّل هذا البرهان أنَّه لا يعقل أن يكون الله تعالى من سنخ فعله، يعني لا يعقل أن يكون جسم وهو المجسّم، ولا يعقل أن يكون صورة وهو المصوّر، فالتجسيم والتصوير فعله ولا يعقل أن يكون من سنخ فعله ومن قبيل فعله، لأنَّه لو كان من سنخ فعله لاحتاج إلى فاعل، لو كان الله تبارك وتعالى جسمًا وصورةً إنشاءً، والمفروض أن الجسم والصورة والإنشاء فعل من الأفعال، فلو كان الله تبارك وتعالى من قبيل فعله والفعل يحتاج إلى الفاعل لكان محتاجًا إلى غيره تبارك وتعالى، وكونه محتاجًا إلى غيره تبارك وتعالى خُلف كونه الخالق، **(هَلْ مِنْ خالِقٍ غَيْرُ اللهِ)**[٢]؟ يعني لا يوجد فاعل غير الله، فلو كان تبارك وتعالى من سنخ فعله لاحتاج إلى فاعلٍ، ولو احتاج إلى فاعلٍ لم يكن هو الخالق تبارك وتعالى.

البرهان الثاني: قوله عليه السلام: **(لَمْ يَتَجَزَّأْ ، وَلَمْ يَتَنَاهَ ، وَلَمْ يَتَزَايَدْ، وَلَمْ يَتَنَاقَصْ)**، يريد أن يقول في هذا البرهان: أنَّ عالم الإمكان معروضٌ للتناهي، وعالم المادّة معروضٌ للزيادة والنقصان، والله تبارك وتعالى منزّه

---

[١] أصول الكافي (دار الحديث) للشيخ الكليني/ كتاب التوحيد/ بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْجِسْمِ وَالصُّورَةِ :١/ ٢٥٨-٢٥٩/ ح٦.

[٢] سورة فاطر، آية ٣، صفحة ٤٣٤.

عن كلِّ عوارض الإمكان كما هو منزّه عن عوارض المادّة **(لَمْ يَتَنَاهَ)**، إشارة إلى عوارض الإمكان **(وَلَمْ يَتَزَايَدْ، وَلَمْ يَتَنَاقَصْ)**، إشارة إلى عوارض المادّة، فهو عندما يقول عليه السلام: إنَّ الله تبارك وتعالى لا يعقل عليه التناهي، أي لا يعقل عليه الحدّ، والحدّ من عوارض الإمكان، كل ممكن جسم أو غير جسم، مادّة أو غير مادّة، كل ممكن فهو محدود، وبما أنَّ كل ممكن فهو محدود وهو تبارك وتعالى واجب الوجود، فلا يعقل في وجوده الإمكان تبارك وتعالى.

إذن: مقتضى أنه واجب الوجود نزاهته من عوارض الإمكان، ومن عوارض الإمكان المحدودية والتناهي، كما أنّه تبارك وتعالى خالق عالم المادّة وصانع عالم المادّة **(خَلَقَ السَّماواتِ وَ الْأَرْضَ)**[٣]، **(هَلْ مِنْ خالِقٍ غَيْرُ اللهِ)**[٤]، لأجل ذلك فهو منزّه أيضًا عن عوارض المادّة، ومن عوارض المادّة الزيادة والنقصان، ولم يتزايد ولم يتناقص تبارك وتعالى، هذا البرهان الثاني وهو أنَّ مقتضى كونه واجب الوجود نزاهته عن عوارض الإمكان وعوارض المادّة.

البرهان الثالث: لو كان كما يقولون -يعني أنَّ الله جسم- لم يكن بين الخالق والمخلوق فرق، ولم يكن بين المُنْشِئِ وَالْمُنْشَإِ فرق، مع أنَّ الفرق بينهما واضح، فما هو المقصود من هذا البرهان الثالث؟

البرهان الثالث كما يقولون بطلان التالي يدلُّ على بطلان المقدّم، لو كان الله جسماً أو صورةً أو وجوداً إنشائياً، وسبق أن ذكرنا الفرق بين الجسم والصورة والإنشاء وهو أن الجسم هذا المكعب الموجود يعني ما له أبعاد ثلاثة، والصورة ما كان لها شكل الجسم وإن لم تكن جسماً، فهي تأخذ من الجسم الشكل ولا تأخذ منه المادّة والجُرم، والإنشاء ما كان مشابهاً لعالم الصور ولعالم الأجسام، وإن لم يكن لا جسم ولا صورة، بالنتيجة فالإنشاء وجودٌ إمكانيٌّ لا هو بجسم ولا هو بصورة، بعضهم يقول الملائكة هكذا، الملائكة من عالم الإنشاء لا من عالم الأجسام ولا من عالم الصور، فالإنشاء هو عبارة عن وجودٍ إمكاني لا يخضع للجسميّة ولا للتصوير، فعلى أيّة حال لو كان جسماً أو صورةً أو وجوداً إنشائياً لم يبقَ فرقٌ بين الخالق والمخلوق المُنْشِئِ وَالْمُنْشَإِ، لماذا؟ لكون الجميع محدود والجميع صفته واحدة وهي الجسم والصورة والمُنشأ، فالجميع يشترك في

---

[٣] سورة النحل، آية ٣، صفحة ٢٦٧.

[٤] سورة فاطر، آية ٣، صفحة ٤٣٤.

صورة واحدة وهو كونه محدوداً، فلو كان الله مثلهم لكان أيضًا محدوداً، لو كان جسماً أو صورةً أو وجوداً إنشائياً لم يبقَ فرقٌ بين الخالق والمخلوق، وحيث إنَّ التالي باطل، لأنَّ هناك قطعاً فرقاً بين الخالق والمخلوق، لو كان صورةً أو جسماً لم يكن فرق بين الخالق والمخلوق، والحال بأنَّ الفرق بين الخالق والمخلوق قائم بلا إشكال، وإلَّا لو لم يكن فرق بين الخالق والمخلوق لكان التخصيص بالخالقيّة ترجيحًا بلا مُرجّح، لأنَّه إذا الجميع محدود فلماذا اعتبرنا هذا خالق وهذا مخلوق؟ لماذا اعتبرنا هذا مُنشِئ وهذا مُنشَأ؟ لماذا اعتبرنا هذا صانع وهذا مصنوع؟ لو لم يكن بين الخالق والمخلوق فرقٌ لكان تخصيص الخالقيّة بأحد الطرفين دون الآخر تخصيصاً بلا مخصص، وترجيحاً بلا مُرجّح، وهو خُلف أنَّ هناك خالقًا غير مخلوق وصانعًا غير مصنوع، إذن التالي باطل فالمقدّم أيضًا مثله في البطلان، وهو عدم كونه تبارك وتعالى جسماً أو صورةً.

وبعبارة أخرى: لو كان الله تبارك وتعالى جسماً أو صورةً لم يكن فرقٌ بين الخالق والمخلوق، وإذا لم يكن هناك فرق لم يستند الوجود إلى مبدأ أزلي لا يفتقر إلى غيره، لأنَّه كلّما فرضنا مبدأ فهو جسم أو صورة، وكلّما فرضنا مبدأ فهو جسم أو صورة، ويلزم من ذلك التسلسل لما لا نهاية، والتسلسل باطل، لماذا؟ إذ لا بدّ في الوجود من مبدأ أزلي لا يفتقر إلى غيره، لا من حيث بُعد الجسم ولا من حيث بُعد الصورة ولا من حيث بُعد الإنشاء، هذا هو البرهان الثالث.

البرهان الرابع: قال: **(فَرَّقَ بَيْنَ مَنْ جَسَّمَهُ وَصَوَّرَهُ وَأَنْشَأَهُ)**، ما معنى هذا الكلام؟

هنا برهان يريد أن يقول: الله تبارك وتعالى أوجد الموجودات متمايزة، لم يوجِد الموجودات بنحوٍ واحد، بل أوجد الموجودات متمايزة بعضها جسم وبعضها صورة وبعضها إنشاء **(إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَاراً)**[٥]، بعضهم صور وبعضهم أجسام وبعضهم إنشاء، نحن أعطينا تمايزات للأشياء ما جعلنا الأشياء بنسقٍ واحد وبشكلٍ واحد، نحن جعلنا التمايزات والتباينات، فإذا كان الله تبارك وتعالى أوجد الأشياء متمايزة، فلو كان الله مماثلاً لأحد هذه الأشياء، فلو كان جسمًا إذن لم يكن صورة، ولو كان صورةً لم يكن إنشاءً، ولو كان إنشاءً لم يكن جسماً ولا صورةً، فإذا كان الله أوجد التمايزات وهو متلبس بأحد التمايزات يلزم من ذلك عدم قدرته على إيجاد المائز الآخر، لأنَّه إذا كان محدوداً بأحد هذه التمايزات التي أبرأها

---

[٥] سورة الواقعة، من آية ٣٥، إلى آية ٣٦.

وأبدعها تبارك وتعالى لم يكن بمقدوره إعطاء المائز الآخر والحدِّ الآخر فإن فاقد الشيء لا يعطيه.

البرهان الخامس: قال: (**فَرَّقَ بَيْنَ مَنْ جَسَّمَهُ وَصَوَّرَهُ وَأَنْشَأَهُ، إِذْ كَانَ لَايُشْبِهُهُ شَيْءٌ، وَلَا يُشْبِهُ هُوَ شَيْئاً**)، يعني يريد أن يقول في هذا البرهان الأخير، أنَّه تبارك وتعالى حينما جسّم وصوّر وأنشأ كان لا يشبه شيئاً من هذه الأشياء، حينما أوجد الجسم وأوجد الصورة وأوجد المُنشأ، حينما أوجد هذه الأشياء في ذلك الحين لم يكن شيئاً من هذه الأشياء، فكيف يكون شيئاً من هذه الأشياء بعد إيجادها، إذا كان حين إيجادها لم يكن أحدها فكيف يكون أحدها بعد إيجادها، لأنَّه لو كان أحدها بعد إيجادها فما حصل عليه بعد إيجادها إمّا كمال وإمّا نقص، إن كان ما حصل عليه بعد إيجادها كمال فهذا معناه أنَّه حين إيجادها كان ناقصاً، وإن كان ما حصل عليه بعد إيجادها نقص فهذا معناه أنَّ وجوده تبارك وتعالى معرض للتغير والنقص والهبوط والنزول، وهذا خُلف كونه تبارك وتعالى واجب الوجود لا يعرضه نقص ولا حدّ، هذا تمام الكلام في هذه الرواية الشريفة بما اشتملت عليه من براهين على عدم كونه جسماً ولا صورةً.

الحديث السابع[٦]: (**مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْعَبَّاسِ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ الْحِمَّانِيِّ ، قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ : إِنَّ هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ زَعَمَ أَنَّ اللهَ جِسْمٌ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، عَالِمٌ، سَمِيعٌ ، بَصِيرٌ ، قَادِرٌ ، مُتَكَلِّمٌ ، نَاطِقٌ ، وَالْكَلَامُ وَالْقُدْرَةُ وَالْعِلْمُ يَجْرِي مَجْرى وَاحِدٍ ، لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا مَخْلُوقاً، فَقَالَ: « قَاتَلَهُ اللهُ، أَ مَا عَلِمَ أَنَّ الْجِسْمَ مَحْدُودٌ، وَالْكَلَامَ غَيْرُ الْمُتَكَلِّمِ؟ مَعَاذَ اللهِ ، وَأَبْرَأُ إِلَى اللهِ مِنْ هذَا الْقَوْلِ ، لَاجِسْمٌ ، وَلَا صُورَةٌ ، وَلَا تَحْدِيدٌ ، وَكُلُّ شَيْءٍ سِوَاهُ مَخْلُوقٌ ، إِنَّمَا تُكَوَّنُ الْأَشْيَاءُ بِإِرَادَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ ، مِنْ غَيْرِ كَلَامٍ ، وَلَا تَرَدُّدٍ فِي نَفَسٍ ، وَلَا نُطْقٍ بِلِسَانٍ**).

هذه الرواية الشريفة اشتملت على عدّة مطالب:

المطلب الأوَّل: كلام هشام بن الحكم، حيث قال: (**إِنَّ هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ زَعَمَ أَنَّ اللهَ جِسْمٌ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**)، وقد ذُكِرَ لهذه الكلمة معنيان:

المعنى الأوَّل: إنَّ هشام بن الحكم يقول: بأنَّ الله جسم ليس كالأجسام، هو جسم لكنَّه ليس كالأجسام.

المعنى الثاني: إنَّ ما يدعيه هشام بن الحكم أنَّ الله جسم ولكنه يتميَّز على الأجسام بأنَّه ليس كمثله شيء،

[٦] أصول الكافي (دار الحديث) للشيخ الكليني/ كتاب التوحيد/ بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْجِسْمِ وَالصُّورَةِ :١/ ٢٥٩-٢٦٠/ ح٧.

في نورية ذاته وكمال صفاته، هذه النقطة من دعوى هشام بن الحكم يردّ عليها الإمام عليه السلام بوجهين:

الوجه الأوَّل: إن الجسم له معنى وليس فاقدًا للمعنى، فالجسم متقوّم بالحدِّ، فعندما تقول بأنَّ الله جسم لا كالأجسام وليس كمثله شيء، هذا لن يغيّر المطلب، بالنتيجة هو محدود، فالجسم بأيّ معنىً فُسّر والجسم بأيّ معنىً قُدّر فهو محدود، وإلَّا لم يكن جسمًا، فالجسم متقوّم بالحدِّ، فبأيِّ معنىً فُسّر وقُدّر فهو محدود، وبالتالي يلزم من الجمع بين الجسميّة وبين ليس كمثله شيء جمعٌ بين المتباينين، كيف أنَّه جسم وكيف أنَّه ليس كمثله شيء، فبما أنَّه جسم إذن هو محدود، وإذا كان محدوداً إذن مثله أشياء، فلا يمكن الجمع بين قولنا جسم وبين قولنا ليس كمثله شيء، هذا جمعٌ بين المتباينين، فالجسم متقوّمٌ بالحدِّ، لذلك قال عليه السلام: **(قَاتَلَهُ اللهُ، أَمَا عَلِمَ أَنَّ الْجِسْمَ مَحْدُودٌ)**، وإذا كان الجسم محدوداً فكيف يُجمع بينه وبين قولنا ليس كمثله شيء.

الوجه الثاني: كما ذكره الشّيخ المجلسي عليه الرحمة، أن هذا لازمه التعطيل، ونحن ذكرنا في الجلسات السابقة بأنَّ لله صفات ثبوتيّة وليست حقيقة ذاته هي الليس والنفي، وإلَّا يلزم تعطيل المعرفة، فعندما نقول جسم لا كالاجسام، أو جسم ليس كمثله شيء، بالنتيجة إذن الجسميّة التي وصف بها تعالى ليس لها معنى، لأنّها جسميّة ليس كمثلها شيء، وهذا يلزم منه تعطيل المعرفة، بأن نقول: هو جسمٌ لكنَّ المعنى المتبادر من كلمة الجسم لا نريدها، أي جسم ليس كالأجسام، وهذا لازمه تعطيل المعرفة، وقد نفت الروايات ورود التعطيل في معرفته تبارك وتعالى.

المطلب الثاني: أنَّ هشام جعل المتكلّم والناطق مثل السميع والبصير، مثل القادر والعالم، لأنَّه قال: عالم سميع بصير قادر، وهذا لا نقاش فيه، متكلّم ناطق، ثم قال: والكلام والقدرة والعلم يجري مجرًى واحد، يعني نطقه تبارك وتعالى مثلاً، وكلامه تبارك وتعالى كعلمه وكقدرته، **(وَ كَلَّمَ اللهُ مُوسى تَكْلِيماً)**[٧]، مثل قوله مثلاً إن الله قادرٌ لا فرق بينهما، والله على كل شيء قدير، يقول له هذا المطلب باطل فرق بين صفات الذات وصفات الفعل، الكلام فعله، فالكلام ليس صفة، بل الكلام فعل من الأفعال، ففرق بين العلم والكلام، فالعلم ليس فعل، والقدرة ليست فعل، بل القدرة والعلم صفة للإنسان صفة للوجود، فالوجود من أنحائه العلم والقدرة، بينما الكلام والنطق فعل من أفعال الوجود وليس صفة للوجود، ففرق بين ما هو

---

[٧] سورة النساء، آية ١٦٤، صفحة ١٠٤.

صفة وبين ما هو فعل، ولذلك عبّر الله تبارك وتعالى عن العلم والقدرة في القرآن بالصفة، قال: عالم قادر، بينما عندما جاء إلى الكلام، قال: **(وَ كَلَّمَ اللهُ مُوسى تَكْلِيماً)**، وقال تبارك وتعالى: **(وَما كانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَراءِ حِجابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ ما يَشاءُ)**[٨]، فالكلام فعل والعلم والقدرة صفة فكيف يخلط بينهما، لذلك قال عليه السلام: والكلام غير المتكلّم، يعني الكلام فعل والمتكلّم ذات، فإذا قلنا أنَّ كلامه كقدرته، كلامه كعلمه، إذن جعلنا الكلام كالقدرة والعلم صفةً للذات، وهذا مما يتنافى مع النقل الشريف ومع القرآن الكريم.

المطلب الثالث: قال هشام بن الحكم: **(وَالْكَلَامُ وَالْقُدْرَةُ وَالْعِلْمُ يَجْرِي مَجْرى وَاحِدٍ ، لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا مَخْلُوقاً)**، ما معنى هذا الكلام؟ هذا الكلام يحتمل معنيين:

المعنى الأوَّل: أنّها قديمة وزائدة على ذاته.

المعنى الثاني: أنّها عين ذاته.

فما هو المقصود بأنَّه **(لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا مَخْلُوقاً)**؟ هذا كلام أعمّ، فهل المقصود ليس شيء منها مخلوقاً أنّها قديمة كقدمه تعالى؟ وهذا ما يعبّر عنه بتعدد القدماء، الله قديم، والعلم قديم، والقدرة قديمة، والحياة قديمة، فما معنى ليس شيء منها مخلوقاً؟ هل معنى ذلك تعدد القدماء؟ بمعنى أن الله قديم، والعلم قديم، والقدرة قديمة؟ أم معنى ذلك لا تعدد في القدماء، بل ليس هناك إلَّا وجودٌ واحد هو عين العلم، هو عين القدرة، هو عين الحياة، وليست صفاته زائدة على ذاته.

والمحتمل الأوَّل باطلٌ قطعاً، فلا يُتصوّر أن تكون هذه الصفات قديمة وزائدة على ذاته، لأنّها لو كانت قديمة وزائدة على ذاته لكان لله شريك في القدم، وهذا ما فنّده بقوله: وكل شيء سواه مخلوق، لا يوجد شيء سواه، لا يوجد قديم سواه، إذا كان هشام يقصد أنّها قديمة وهي زائدة على ذاته فيلزم أن يكون له شريك في القدم، ولا شريك له في القدم، بل كلّ ما سواه مخلوق، باعتبار أنَّه لا يعقل أن يكون واجب الوجود متعدد، هذا غير معقول، بمجرّد أن يكون متعدد صار محدود، لأنَّ كل واجب وجود محدود بواجب الوجود الآخر، فمتى ما كان متعددًا كان كل وجودٍ محدودٍ بالآخر، فإذا كان محدوداً بالآخر كان معدوماً وراء الحدّ، هذا

---

[٨] سورة الشورى، آية ٥١، صفحة ٤٨٨.

الوجود محدود بهذا الوجود، ألف محدود بباء، إذن ألف لا يشمل باء، فصار وجود ألف معدوماً بوجود باء، وهذا خلف كونه واجب الوجود، فلا يجتمع كونه واجب الوجود مع كونه متعدداً، لأنَّ كونه متعدداً يعني كونه محدوداً، وكونه محدوداً يعني كونه معدوماً وراء الحدّ، وكونه معدوماً وراء الحدّ لا يجتمع مع كونه واجب الوجود، ولذلك وجوب الوجود يقتضي الوحدة، هناك ملازمة عقليّة واجب الوجود يعني واحد، والوحدة تعني القاهرية، الواحد قاهر على ما سواه، لا يكون الواحد واحداً حتّى يكون قاهراً على ما سواه، وإلَّا لم يكن واحداً، لهذا قالت الآية المباركة: **(وَهُوَ الْواحِدُ الْقَهَّارُ)**[٩].

المطلب الرابع: قال: **(إِنَّمَا تُكَوَّنُ الْأَشْيَاءُ بِإِرَادَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ)**، وكنت أُريد أن أتعرّض لهذا البحث وهو بحث الفرق بين المشيئة والإرادة، لكنَّه بحث طويل، شاء وأراد وقدّر وقضى وأمضى، فقدّر ما أراد، وقضى ما قدّر، وأمضى ما قضى، فما هو الفرق بين مشيئته وإرادته وتقديره وقضائه وإمضائه تبارك وتعالى؟ هل أنَّ الفروق بين هذه الأمور فروق انتزاعية، أم أنَّ الفوارق بين هذه الأمور فوارق حقيقية؟ ما هو الفرق بين عالم التقدير وعالم القضاء وعالم الإمضاء؟ ورد في صفات ليالي القدر ليلة التاسع عشر ليلة التقدير، وليلة الحادي والعشرين ليلة القضاء، وليلة الثالث والعشرين ليلة الإمضاء، فما هو الفرق بين هذه العناوين بالنسبة لإيجاده تبارك وتعالى؟ هذا نأجله إلى ليلة أخرى.

إنَّما نذكر هذا المطلب الرابع بنحو من الإجمال **(إِنَّمَا تُكَوَّنُ الْأَشْيَاءُ بِإِرَادَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ)**، فما معنى أنّها تُكوّن بإرادته ومشيئته، يعني من غير كلام، ولا تردد في نفس، ولا نطق بلسان، وجود الأشياء يستند إلى نفس مشيئته، ومشيئته تستند إليه بلا وسائط، وجود الأشياء استناد لمشيئته، ومشيئته استناد إليه، لا يوجد بين مشيئته ووجود الأشياء واسطة، لا واسطة كلام، ولا تردد، كالتصور والتصديق بالفائدة، هذه كلها بالنسبة للمخلوقين، المخلوق عندما يريد أن يفعل فعلاً يتصوره أوّلاً، ثمَّ يصدّق بفائدته، ثمَّ يدفع العوائق عنه، ثمَّ يُعمل قدرته، وهكذا يمرّ المخلوق بمراحل حتّى يوجِد العمل، أمّا بالنسبة للخالق فليس بين مشيئته وبين وجود الأشياء واسطة لا من كلام ولا من تردد ولا من نطق بلسان، كأنّما يشير في هذا إلى ما ذكرته بعض المذاهب الباطلة في زمان الأئمّة (عليهم السلام)، أنَّ بين الله وبين المخلوقات الكلمة، لأنَّه تبارك وتعالى

---

[٩] سورة الرعد، آية ١٦، صفحة ٢٥١.

قال: **(إِنَّما أَمْرُهُ إِذا أَرادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)**[١٠]، فكأنه يوجد شيء بين الوجود وبينه، فلا بدّ أن يقول له كن وإلَّا لا يصير، نقول: ليس بينه وبين مخلوقاته كلمة ولا نطق بلسان، وهذه الآية مجرّد كناية عن استحالة تخلّف مراده عن إرادته، وما يشاء عن مشيئته، استحالة تخلّف الوجود عن الإيجاب **(إِنَّما أَمْرُهُ)** ما هو أَمْرُهُ؟ **(إِذا أَرادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)**، يعني ليس واسطة بين مشيئته وبين الوجود.

ويأتي الكلام في البقية إن شاء الله تبارك وتعالى.

والحمد لله ربِّ العالمين وصلّى اللهُ على محمّد وآله الطيبين الطاهرين.

(١٠) سورة يس، آية ٨٢، صفحة ٤٤٥.